

دخلة كتابته وكان حكمه حكمه لو كان زوجه المولى عبده
من امته ثم كاتبها فولدت منه ولدا دخل في كتابتها وكان كسبه لها
وان دخل المولى كاتبة لزمه العرفان بها عليه او على ولدها لزم امره
اجتابة وان ائتم مالها من ماله وان اشترى كاتبة اباه او ابنته
دخل في كتابته وان اشترى ام ولده دخل ولدها في الكتابه ولم يجز
بيها وان اشترى ذراحم محرم منه لا ولده لم يدخل في كتابته عنده
ان حنيفة رضي الله عنه واذا اعجز الكاتب عن ضم نخل الحاكم في حاله فان
لم يدين بغيره او ما لا يقدم اليه لم يجز له وانظر عليه اليوم ما
او الثلثة وان لم يكن له وجه وطلب المولى بتجنين عجزه ونسبه
الكاتب وقال ابو يوسف رحمه الله عز وجل لا يجزى حتى يتوالى عليه ليجز
فاذا جاز الكاتب عاد الى الحكم الرق وما في يده من الاكسنة لولده
وان ساء الكاتب وله ماله لم تنفسح الكتابة وقضيت كتابته
من الكسابة وحكم بفقده في الحرج من اجزاء حياته وان لم يترك
وفات وترك ولدا مولودا في الكتابة سوي في كتابه ابية على نحو
واذا ادركه حكمنا بعتق ابية قبل موته وعتق الولد وان تركه

ان ترك ولدا مستتر في قبل لهما ان تولى الكتابة حاله ان لا يرتد في الزين
واذا كاتب المسلم عبده على خمر او خنزير او على قيمه نفسه فالكتابة
فاسدة فان ادركه عتق ولزمه ان يسوي في قيمته لا يقص من السمت
ولزمه على ذلك كتابته على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة واذا
واذا كاتب عبده كتابه واحدة بالف درهم فاجازة واذا باعتقا وان
يجز ادركه وان كاتبها على ان كل واحد منهما اخص من على الاخر جازت
الكتابة وبيتها اذا عتقا ويصح على شريكه بنصف ما ادركه واذا عتق
المولى كاتبة عتق بفقده وسقط عنه مال الكاتبة واذا مات مولود
الكاتب لم تنفسح الكتابة وقيل له اذى المالا الى ورثة المولى على
نجومه فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان اعتقه جميعا عتق
وسقط عنه مال الكاتبة واذا كاتب المولى ولدا جاز وان مات المولى
سقط عنه مال الكاتبة وان ولدت كاتبة تبت عنه ثم باختيار
ان ساءت مصت على الكاتبة وان ساءت بغيره او صارت ام ولد له
واذا كاتب مخرجه جاز وان ملك المولى ولا مال له كانت باختياره
ان تسوي في ثلثه قيمته او جميعه مال الكاتبة وان ذكركا تبتته صحت التذبير